٢ ــ تشكيل حكومة وطنية تأخذ على عاتقها اعادة الاجواء الى ما قبل الازمة . ٣ ــ احترام الاتفاقات مع المقاومة وتطبيقها . ٤ ــ احياء اللجان المشتركة على مستوى عال . ٥ ــ عسودة الجيش الى ثكناته . ٦ ــ اصدار بيان من السلطة يتعهد بتثبيت الاخوة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ، احترام حقوق الفلسطينيين . ٧ ــ اعادة التوازن الوطني داخل قيادة الجيش . ٨ ــ محاكمة المسؤولين عن المجزرة .

ثانيا ــ مع دخسول وقف اطلاق النار مرحلة التنفيذ الفعلي بعد (٥/٩) بدأت تظهر على السطح بشكل ملح مسألة الفراغ الدستوري الناتجة عن استقالة رئيس الحكومة من جهة ، وقضية الغاء حالة الطوارىء من جهة اخرى . وحول المسألة الاولى كان من الواضح ان رئيس الجمهورية يرجىء البت بقضية استقالة الحكومة وتكليف رئيس وزراء جديد (او رفض الاستقالة واستمرار الحافظ في الحكم او اعادة تكليفه مرة اخرى) الى ما بعد الانتهاء من الوصول الى اتفاق مع المقاومة . وقد كتبت « النهار » (٥/١١) حول هذا الموضوع ما يلي « ان السلطة لا ترى داعيا للعجلة في تشكيل حكومة جديدة قبل ان يتم الاتفاق على صيغة التعايش الجديدة مع المقاومة ، وهي تفضل ما دام الوصول الى مثل هذا الاتفاق لم يتم ان تظل السلطة العسكرية هي التي تتحمل مسؤولية حفظ الامن في البلاد ومراقبة تطورات الموقف » . غير ان رأي المعارضة والقوى الوطنية كان يصر على تشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها الدستورية . وقد عقد في (٥/١٢) اجتماع في منزل رشيد كرامي حضره بالاضافة الى كرامي السادة كمال جنبلاط ، فريد جبران ، زاهر الخطيب ، ناظم القادري ، حسن الرفاعي ، بهيج تقي الدين ، عبدالله اليافي ، رشيد الصلح ، عثمان الدنا ، نجاح واكيم ، تقي الدين الصلح ، محمد زكريا الغيتاني ، وفيق الطيبي ، كمال شاتيلا ، خضر الحركة . وقد أدلى وفيق الطيبي باسم المجتمعين ببيان جاء فيه ان المجتمعين درسوا استمرار الفراغ الدستوري الناجم عن عدم وجود حكومة ، مما يعني ان ليس ثمة سلطة في البلاد يمكنها ان تتولى حتى تسيير الاعمال العادية « وهذا الوضع من شأنه ان يبقي البلاد في حالة فراغ حكومي كامل تنتج عنه حالة لادستورية تمس نظامنا الديموقراطي » . وقد طالب المجتمعون « بالاسراع في تأليف حكومة تتحمل مسؤولياتها الدستورية كاملة وتكون على مستوى الاحداث وتوحي الثقة للرأي العام » .

اما بالنسبة لالغاء حالة الطوارىء فقد كان من الواضح أيضا ان السلطة تصر على ابقاء هذه الحالة وعدم الغائها بانتظار التوصل الى اتفاق مع المقاومة . ومن ناحية دستورية فان المادة الثانية من قانون الطوارىء توجب دعوة مجلس النواب الى الاجتماع للنظر في هذا التدبير في مهلة ثمانية ايام . وكانت هذه المهلة تنتهي في ٥/١٤ . وقد بدأ اظهار اشكال قانوني ناشىء من الحكومة التي أعلنت حالة الطوارىء استقالت بعد ذلك فتمسكت المعارضة بأن حالة الطوارىء تسقط بانتهاء المهلة المحددة في القانون ما دامت الحكومة المستقيلة لا تتمكن من المثول امام مجلس النواب لتمديد حالة الطوارىء . بينما سعت السلطة بالمقابل من خلال الفتاوى التشريعية التي جندت وسائل الاعلام جميعها لبثها وترسيخها ، الى اظهار ان حالة الطوارىء مستمرة حتى في حال استقالة الحكومة اولا ثم ثانيا حتى ولو لم يجتمع مجلس النواب لبحثها . وهكذا تمكنت السلطة من خلال هذه الفتاوى من ابقاء حالة الطوارىء الى ما بعد « اتفاقها » مع المقاومة .

ثالثا ــ رافق المفاوضات نشوب معارك في المنطقة الشمالية من البلاد ، وحسب بلاغات السلطة تعرض مركز العريضة على الحدود السورية ــ اللبنانية الى قصف بالمدافع يوم ٥/١٠ كما تعرض لقصف آخر يوم ٥/١١ كما تعرض مركز البقيعة في الشمال ايضا الى قصف مشابه في ٥/١٢ وزعمت السلطة في بلاغاتها ان هذا القصف قام به « مسلحون » اخترقوا الحدود الشمالية .

رابعا ــ بدأت قبيل التوصل الى « اتفاق » ٥/١٧ حملة اعتقالات استمرت الى وقت لاحق شملت عددا من الفلسطينيين واللبنانيين . فقد ذكرت « فلسطين الثورة » (٥/١٤) ان الجيش استمر في اقامة الحواجز في اكثر من منطقة وجرى اعتقال عدد من الاشخاص كما دوهمت عدة منازل تعود لانصار الثورة من المواطنين اللبنانيين في بعض مناطق جبل لبنان كما جرت مداهمات لبعض بيوت منطقة الشياح . كما ذكرت في عدد (٥/١٩) ان قوات الجيش اعتقلت صباح اليوم السابق ثمانية من المواطنين الفلسطينيين من سكان مخيم تل الزعتر